الحُجَجُ النحويَّةُ بين الزجَّاجيّ ت337هـ والورَّاق ت381هـ في قسمَي الكلام الاسم والفعل.

د. علاء الدين ناصر عبد الرحيم عيسى
أستاذ مساعد - قسم اللغة العربية – كلية التربية – جامعة الخرطوم.

مجلة
كلية التربية
جامعة الخرطوم
العدد السادس عشر
السنة الثانية عشرة
سبتمبر 2020م

الحُجَجُ النحويَّةُ بين الزجَّاجيّ ت337هـ والورَّاق ت 381هـ في قسمَي الكلام الاسم والفعل.

إعداد: د. علاء الدين ناصر عبد الرحيم عيسى.
أستاذ مساعد - قسم اللغة العربية – كلية التربية – جامعة الخرطوم.

مستخلص

هدفت الدراسة إلى بيان أنواع الحُجج النحويَّة الواردة في مسائل الاسم والفعل عند الزجَّاجيّ وابن الورَّاق من خلال كتابيهما (الإيضاح في علل النحو) و(علل النحو). وبيان دور هذه الحُجج والعلل في تفسير القاعدة النحويَّة وإثبات الحكم النحويّ. واتبع الباحث المنهج الوصفيّ وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أنَّ الزجَّاجيّ وابن الورَّاق أوردا في مسائل الاسم والفعل كثيرا من أنواع الحجج والعلل النحويَّة مع تفاوت بينهما في الكثرة، إنَّ الحجج النظريَّة والجدليَّة هي الأكثر إيرادا في الكتابين، وأن الحجج التعليميَّة التي لا تعدو وصف الظاهرة اللغويَّة هي الأفيد للتعلُّم تليها بعض العلل القياسيَّة وأما الحجج النظريَّة والجدليَّة لا تفيد في الغالب في التعلُّم لتعقُّدها ولأنها اجتهاديَّة. وأنَّ الزجَّاجيّ أكثر نقلا لحجج غيره من ابن الورَّاق، وأنَّ ابن الورَّاق كان متأثرا بالزجَّاجيّ ومتابعا له في كثير من الحجج والعلل النحويَّة.

Abstract

The study aimed at clarify the types of grammatical arguments contained in noun and verb issues in Al-Zugagi and Ebn- AL-Warrg tow books The clarification in grammatical reasoning and grammatical defects. and clarifying the role of these arguments and reasoning in the explanation of the grammatical rule, proving the grammatical judgments and others . The study followed the descriptive approach .

Most important findings of study are: AL-Warrag and AL-Zugagi in noun and verb issues presented all types of the grammatical arguments and reasoning with differences in quantity between them, that the theoretical and dialectic arguments are the most frequently cited in the two books, and the educational arguments simply describing linguistic phenomena are most useful to the learning followed by standard reasoning. Theoretical and dialectical arguments are not useful for learning because of their complexity and they are discretionary. AL-Zugagi is more reflective to the others arguments than AL-Warrg, and AL-Warrg was influenced by AL-Zugagi and followed him in many of the grammatical arguments and reasoning.

مقدمة:

للحجج النحويَّة أهمية كبيرة في استنباط النحويين وتوجيهاتهم وتفسيرهم وهي _أيضا_ من أدلة النحو التي لا غنى عنها في كثير من الأحيان؛ لإثبات الحكم النحوي، وترجع بدايتها إلى ما بعد نشأة النحو قليلا. وفي بداية أمرها كانت بسيطة وغايتها فقط تفسير الظاهرة اللغويَّة كما هي عند عبد الله بن أبي إسحاق و أبي عمرو بن العلاء ويونس بن حبيب وقد نضجت عند الخليل بن أحمد الفراهيدي؛ فكتاب سيبويه زاخر بهذه العلل والحجج. وقد شهد القرن الرابع الهجري _ فترة ازدهار العلوم_ نشاطًا كبيرًا لهذه العلل والحجج وكان اهتمام العلماء بها أشدَّ وفي هذه المرحلة خرجت العلل في الغالب عن غرضها الأساسي فصارت معقَّدة وذات طابع فلسفيّ ونظريّ بسبب تأثرها بالعلوم الأخرى. وتُرجم هذا الاهتمام بالحجج بتصنيف مصنفات خاصة في العلل أبرزها كتابا (الإيضاح في علل النحو) للزجاجيّ و(علل النحو) لابن الوَّراق، سيتناول الباحث في هذه الورقة الحجج النحوية الواردة في الكتابين السابقين مقتصرا الدراسة على المسائل المتعلِّقة بالاسم والفعل؛ لمحدودية مثل هذه الدراسات.

هدف البحث وأهميته ومنهجه:

يسعى الباحث في هذه الدراسة إلى تحقيق الآتي:

بيان المقصود بالحجة النحويّة وعلاقتها بالعلة، وحصر أنواع الحجج والعلل النحوية في مسائل الاسم والفعل، وأكثر هذه الحجج ورودا عند الزجاجيِّ والورَّاق، بيان دور الحجَّة النحويَّة أو العلَّة في إثبات الحكم النحويّ.

وتنبع أهمية البحث من أنه يتناول واحدًا من أدلة النحو وهو هذه الحجج والعلل ويقف على دورها _ أيضا_ في إثبات الحكم النحويّ وتعضيده في كتابين مهمَّين صُنِفا في العلل.

واتبع الباحث المنهج الوصفيّ الذي من سماته جمع المعلومات وتحليلها من الكتابين وموازنتها للوصول للنتائج المرجوة.

وجاءت الورقة في مقدمة ومتن: حوى على مدخل فيه: بيان معنى الحُجَّة النحويَّة، وبيان معنى العلَّة، ومراحلها وأنواعها، وتعريف موجز بالعالمين، وبكتابيهما ومنهجهما فيهما، وبالمذهب النحوي لهما، ثم عرض لمسائل الاسم والفعل المشتركة بين الكتابين والموازنة بينها، وأيضا خاتمة: اشتملت على أهم النتائج والتوصيات وثبت بالمصادر والمراجع التي أُستُقيت منها معلومات الورقة.

مدخل:

أولا: مفهوم الحُجَّة النحويَّة:

أ_ الحُجَّة لغة:

الحُجَّة: الوجه الذي يكون به الظفر عند الخصومة، وجمعها حُجَج، وسميت حجَّة؛ لأنَّها تُحجُّ أي: تُقصد ؛ لأن القصد لها وإليها. وحججته أي، قصدته. وفي المثل: " لجَّ فحجَّ" قال بعضهم معناه: لجَّ فغلب مَن لاجَّه بحججه ، ويقال: حاججته أُحاجَّه حِجاجا ومحاجَّة حتى حججته أي غلبته بالحجَّة التي أدليت بها (الأزهري، 2001م، 251/3).

ونخلص ممَّا سبق أنَّ الحجَّة هي الشيء الذي يُستند إليه؛ للدلالة على صحَّة دعوى ما أو ما نحا نحوها.

ب_ اصطلاحا:

الحجَّة النحويَّة: هي الدليل العقليّ أو النقليّ لإثبات الحكم النحويّ (فاضل السامرائي، 1430هـ -

2009م، ص10).

الدليل العقلي:

الدليل العقليّ هو الشق الثاني ممَّا يستعمله النحاة في الاحتجاج وقد يُراد به تفسير الظاهرة النحويَّة، وقد أشار الخليل بن أحمد إلى هذا النوع عندما سئل عن العلل التي يعتلُّ بها في النحو فقال: " ... اعتللتُ انا بما عندي أنَّها علَّة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست ..." إلى قوله: " فإن سنح لغيري علَّة لما عللته من النحو هي أليق ممَّا ذكرته بالمعلول فليأت بها" (الزجاجيّ، 1432هـ - 2011م،64،65).

ويتضح من قول الخليل _ رحمه الله _ أنَّ الدليل العقلي قد يقع الخلاف في إثباته والفيصل في ذلك حظ المحتجِّ من الإلمام باللغة وسعة اطّلاعه.

والتعليل النحويّ قائم على هذا الاحتجاج بين المعللين فكلٌّ يرمي بما أوتي من حجج لإثبات حكم نحويّ ما أو نفيِّه أو تفسير ظاهرة نحويَّة ما وشرحها.

وممَّا ورد في تعريف العلة: "العلَّة ما يحتاج إليه وجود الشيء" (السيوطي، 1424هـ - 2004م، ص73).

والعلَّة النحويَّة: "تفسير الظاهرة اللغوية، والنفوذ إلى ما وراءها ، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه" (محمد خير، ب ت ، ص108).

مراحل العلَّة النحويَّة وأنواعها:

مرَّ التعليل النحويِّ أو الاحتجاج في مسائله بمراحل مختلفة في طبيعتها، فبدأت الظاهرة بسيطة من غير تكلف عند عبد الله بن أبي إسحاق إذ اقتصرت في هذه المرحلة على البحث عن الأسباب التي تكمن وراء الظاهرة اللغويَّة والقواعد النحويَّة وامتازت بالاتّساق بين والقواعد النحويَّة التي توصل إليها النحاة (على أبو المكارم، 2000م ، ص 153ا).

وتلت هذه المرحلة مرحلة تغير فيها منهج التعليل وخصائصه عمَّا كان عليه كثيرا؛ إذ امتاز التعليل فيها بالشمولية وأصبح يتناول كل جزئيات اللغة والنحو بما في ذلك تفسير الحركة الإعرابية وغيرها، ومن أشهر علماء هذه المرحلة الخليل بن أحمد وتلاميذه في القرن الثاني منتهية بالزجَّاج في القرن الرابع (علي أبو المكارم، 2000م، ص57).

ثم جاءت المرحلة الثالثة والتي بدأت عند ابن السرَّاج والزجَّاجيّ وغيرهما من علماء القرن الرابع

الهجريّ ، وفيها تأثر منهج التعليل والاحتجاج بالعلوم الأخرى كالمنطق والفلسفة تأثرًا كبيرًا؛ وممَّا امتازت به التعليل في هذه المرحلة الربط بين الأحكام والعلل، وبناء الأحكام العلل وجعل العلل سببًا في اطّراد الأحكام واتساق الظواهر، وفيها أصبح الحديث عن العلة والاحتجاج أمرًا ضروريًّا وتوجت هذه المرحلة بمصنفات في التعليل خاصة، كالإيضاح في علل النحو للزجاجيِّ، وعلل النحو للورَّاق.

أنواع العلل النحويَّة:

مرت العلل النحويَّة بتقسيمات مختلفة ولعل أبرزها ما ذهب إليه كل من ابن السرَّاج والزجَّاجيّ ويعد تقسيم الزجَّاجيّ لها هو الأشهر والأكثر تداولا.

فقسمها ابن السراج إلى: المؤدِّي إلى كلام العرب وقال كقولك: "كل فاعل مرفوع. والثاني: علة العلة: قال كأن يقولوا: لمَ صار الفاعل مرفوعا والمفعول به منصوبا ... (ابن السراج، 1436هـ - 2015م ، 15/1)

وقسمها الزجاجيّ إلى ثلاثة : علل تعليميَّة: ومثَّل لها بقوله: أن تقول: قام زيدٌ فهو قائمٌ، وركب فهو راكبٌ عرفنا اسم الفاعل فقلنا: ذهب فهو ذاهبٌ و أكل فهو آكل وما أشبه ذلك، وقولنا: "إنَّ زيدا قائمٌ" فإن قيل: بم نصبتم (زيدا) قلنا: بإنَّ ؛ لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر ؛ لأنَّا كذلك علَّمناه ونعلّمه (الزجَّاجيّ، 1432هـ - 2011م، 64).

وعلل قياسيَّة: كأن يقال لمَن قال: نصبت (زيدا) بإنَّ في قوله: "إنَّ زيدا قائمٌ" ولم وجب أن تنصب (إنَّ) الاسم؟، قال الجواب في ذلك أن يقول: لأنَّها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول فحملت عليه فأُعملت إعماله لمَّا ضارعته، فالمنصوب بها مشبَّه بالمفعول لفظا والمرفوع بها مشبَّه بالفاعل لفظا (الزجاجيّ، 1432هـ-2011م، 64)

وعلل جدليَّة نظريَّة: قال: فيقصد بها كل ما يعتلُّ به في باب (إنَّ) بعد هذا أي: بعد ما وراء النوعين السابقين الموضحين.

شعاع على حياة الزجَّاجيّ والورَّاق:

1_ الزجَّاجيّ:

هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ، كان من أفاضل أهل النحو، واتصفت طريقته في النحو بالبساطة والتوسط ؛ كان يقصد بتصانيفه الإفادة بها، ولقبه الزجَّاجيّ بفتح الزاي وتشديد الجيم

وبعد الألف جيم ثانية، وقيل: لقب بذلك ؛ لزم شيخه الزجَّاج طويلا فنُسب إليه، وله من المصنفات الكثير ولم يقصد بها علمًا واحدًا بل صنف في علوم شتى ومن أبرزها كتابه الجمل في النحو الذي شُرِحَ أكثر من مائة وعشرين شرحا (ابن خلكان، 1900م، 3/ 136، والقفطي، 1406هـ -1986م، 160/2، وحاجي خليفة، 1941، 77/2).

2/ الورَّاق (ابن الورَّاق):

هو أبو الحسن محمد بن عبد الله وكان عالما بالنحو، أصولي ، بغدادي، ولقبه الورَّاق(بفتح الواو والراء المشددة بعد الألف قاف) ويقال: لمن ينسخ الكتب، ذكر له كتب التراجم من التصانيف خمسة وأشهرها كتابه علل النحو الذي اشتهر به (ياقوت الحموي، 1414هـ، 6/ 2544، وأبو البركات الأنباري، 1405هـ، ص247).

كتابا الإيضاح في علل النحو للزجاجي، وعلل النحو للوراق:

اقتصر كتاب الإيضاح في علل النحو للزجّاجيّ على قضايا معيَّنة وهي: الاسم والفعل والحرف وبعض المسائل الصرفيَّة واللغويَّة كبيانه معنى النحو والإعراب والغريب من جهة اللغة ومعنى حركات الإعراب: الرفع والنصب والجر والجزم.

أمَّا كتاب علل النحو للورَّاق فلم يقتصر على مسائل تتعلَّق فقط بالاسم والفعل بل احتوى على جلِّ أبواب النحو والصرف واحتجاج النحويين فيها، وقد اشترك الورَّاق مع الزجَّاجيّ في التعليل لكثير من المسائل النحوية كالعلَّة أو الحُجَّة من تقسيم الكلام العربيِّ إلى ثلاثة، وحدَّ كل من الاسم والفعل والحرف، والحجة من وقوع الإعراب في آخر الاسم، وامتناع الاسم من الجزم والفعل من الخفض ...

وموضوع الكتابين في التعليل النحويّ والصَّرفيّ . وأهم ما يميز كتاب الإيضاح في علل النحو للزجاجي أنَّه أول كتاب صُنِّف في التعليل النحويّ بينما يمتاز كتابُ علل النحو للورَّاق باحتوائه على جميع أبواب النحو وجل أبواب الصرف.

منهج الكتابين:

منهج الكتابين وأسلوبهما متفق، وهو أسلوب قائم على الجدل والاحتجاج في عرض الحجج المختلفة لشتى آراء النحويين واللُّغويين حول المسألة النحوية أو الصرفية أو اللُّغوية المعنية مع اختلاف طفيف بين الكتابين في ذلك، وغالبا ما يتم هذا العرض والمعالجة في الكتابين عن طريق

السؤال والجواب.

وأذكر هنا مثالًا واحدًا من كلا الكتابين؛ لتوضيح الاتفاق بينهما في طريقة العرض، قال الزجَّاجيّ (في باب القول في اختلاف النحويين في تحديد الاسم والفعل والحرف): "فإن قال قائل: لم اختلف النحويون في تحديد الاسم والفعل والحرف، وهل يجوز أن يختلف الحدُّ؟ الجواب أن يقال: ... " (الزجاجي، 1432هـ - 2011م، ص46). وقال الورَّاق في باب (تقسيم الكلام إلى ثلاثة): "إن قال قائل: من أين علمتم أنَّ الكلام ينقسم إلى ثلاثة أقسام؟ قيل: لأنَّ الأقسام التي يحتاج إليها الكلام ثلاثة ..." (الورَّاق، 1420هـ - 1999م، ص37).

المذهب النحويّ للزجَّاجيِّ وللورَّاق:

ذكر الزجاجي في عرضه لشيوخه الذين تتلمذ عليهم أنَّه من علماء المصرَين(البصرة والكوفة) ممَّا يعني أنَّه بغداي المذهب (الزجَّاجيّ، 1432هـ، ص65). أمَّا الورَّاق فقد ذكر القفطي أنّه كان بغداديا (القفطفي، 165/3).

يتضح ممَّا سبق ذكره أنَّهما ينتسبان للمذهب البغداديِّ، ولكن بالرغم من ذلك فالذي يطلع على الكتابين يرى – واضحا - ميلهما الشديد للبصريين في آرائهما لا سيما الورَّاق.

بعض مسائل الاسم والفعل المشتركة بين الكتابين:

سيورد الباحث هنا مسائل الاحتجاج المتعلِّقة بقسمَي الكلام الاسم والفعل في كتابَي الزجَّاجيِّ والورَّاق، ثم يجري موازنة بين هذه الحجج بغية الوصول إلى الهدف الذي تنشده الدراسة.

أوَّلا: مسائل الاسم:

1_ حدُّ الاسم:

والمراد بحدِّ الشيء بيان ماهيته وخصائصه التي تميزه عمَّا عداه. والزجَّاجيّ قد عرَّف الحدَّ بقوله: "الحدُّ عندنا هو الدال على حقيقة الشيء" (الزجَّاجيِّ، 1423هـ ، ص46).

أمَّا حدُّ الاسم فقال فيه الزجَّاجيِّ: "الاسم في كلام العرب ما كان فاعلا أو مفعولا به أو واقعا في حيِّز الفاعل والمفعول به هذا الحدّ داخل في مقاييس النحو وأوضاعه وليس يخرج عنه الاسم البتة، ولا يدخل فيه ما ليس باسم ..." (الزجَّاجيِّ، ص48).

وقال الورَّاق: "كلُّ ما دلَّ على معنى مفرد تحته غير مقترن بزمان محصَّل فيه فهو اسم" ثم واصل مبيِّنا خواصه فقال: "من خواص الاسم جواز دخول الألف واللام عليه، وحرف من حروف الجرَّ

ووقوعه ومفعولا وأن يحسن معه ضرَّ ونفع ..." (الورَّاق، ص122).

الزجَّاجيّ والورَّاق فيما سبق على وفاق في حدَّيهما للاسم ولم يخلُ قولاهما من خلاف طفيف؛ وذلك بإضافة الزجَّاجيّ أنَّ مَّما يختص به الاسم أيضا صحة الإخبار عنه ممَّا يدل على أنَّ حدَّه أوفى وأشمل في تحديد الاسم.

وقد أورد الزجَّاجيّ بجانب حدّه للاسم حدودًا أُخر لعلماء آخرين ولا بأس من الإشارة إليها ههنا للإلمام أكثر بهذه المسألة، كتعريف الأخفش(سعيد بن مسعدة): "الاسم ما جاز فيه نفعني وضرَّني يعني ما جاز أن يخبر عنه" (الزجاجي، ص49).

ونعت الزجَّاجيّ هذا الحدَّ بأنَّه حدٌّ فاسد فقال: "وفساد هذا الحدِّ بيّن؛ لأن من الأسماء ما لا يجوز الإخبار عنه نحو: كيف وأين ومتى وأنَّى وأيَّان ولا يجوز الإخبار عن شيء منها". ثم بيَّن أنَّ المخرج من ذلك ما ضمَّنه في تعريفه للاسم فقال: "وهي داخلة في حدنا الذي قدمنا ذكره؛ لأنها في حيز المفعول؛ لأن (كيف) سؤال عن الحال، والحال مفعول بها عند البصريين، وعند الكسائي هي مضارعة للوقت والوقت مفعول فيه، وأين وأخواتها ظروف، والظروف كلُّها مفعول فيها" (الزجاجي، ص49-50).

وربما قصد الأخفش بقوله الغالب من الأسماء هو ما يتم الإخبار عنها؛ فالذي لا يخبر عنه نادر ونزر فلذلك بنى حده على الأكثر فعمم وقال كل ما جاز الإخبار عنه اسم.

وقال ابن السرَّاج: "الاسم ما دلَّ على معنى، وذلك المعنى يكون شخصا وغير شخص ..." (ابن السَّراج ،36/1).

وفي التعليق على ما سبق يقول الزجَّاجيّ: "وهذا أيضا حدٌّ غير صحيح؛ لأنَّ قوله الاسم ما دلَّ على معنى، يلزمه أن يكون ما دلَّ من حروف المعاني على معنى واحد اسما نحو: (أن ولم) وما أشبه ذلك وقال: وليس قوله: "وذلك المعنى يكون شخصًا وغير شخص" بمخرج لما عمَّا ذكرنا، بل يؤكد الإلزام؛ لأنه إن جعل أحد قسمى المعنى الذي دلَّ على الاسم واقعا على غير شخص، فحروف المعانى داخلة معه وهذا لازم له"(الزجَّاجيّ، ص50).

هذا. وفي ما يختص بعلامات الاسم ذكر السيوطيّ في (الأشباه والنظائر) أنَّ علاماته تربو على الثلاثين فقال: "تتبعنا جميع ما ذكره النَّاس من علامات الاسم فوق ثلاثين علامة ..." (السيوطي، د ت، 8/2).

يبرزُ ممَّا سبق أنَّ النحويين لم يلتزموا في حدودهم على ما يقتضيه الحدُّ من شروط منها كونه مانعا وشاملا لجميع مميزات المحدود فقد حدَّ سيبويه الاسم بالتمثيل فقط، فقال: "الاسم: نحو رجل وفرس وحائط" (سيبويه، 1408هـ-1988م، 12/1).

2/ الاحتجاج في تلقيب الاسم وتسميته:

ممَّا ورد من احتجاج في كتابّي الزجَّاجيّ والورَّاق من مسائل الاسم مسألة تلقيب الاسم والاحتجاج فيه . قال الزجَّاجيّ: " ... كان أولى الأشياء باللفظة الموضوعة على المسمَّى الدالة عليه أن يقال لها اسم _وإن كان فعلا لغيره _ لأنَّها دالة على المسمَّى بها وسمَّة له ..." (الزجَّاجيّ، ص81).

وقال الورَّاق علَّة ذلك: لأن الاسم مشتق من (سما يسمو) أي ارتفع. فلمَّا كان هذا مزيَّة له على النوعين الآخرين وجب أن يُلقب بما يُنبئ عن هذه المزيَّة فلُقب بالاسم؛ ليدل بذلك على علوّهِ وارتفاعه على النوعين الآخرين" (الورَّاق، ص122).

يتضح من نصَّيهما أنَّهما احتجَّا لتلقيب الاسم بهذا المسمَّى إلى المعنى الاشتقاقي للمسمَّى أي الاسم وما يدل عليه من معاني العلو والارتفاع والمَيزة مما يدل على أنَّهما على وفاق أيضا في هذه الحُجَّة مع اختلاف طفيف بينهما. وهذا النوع من الاحتجاج أو التعليل هو ما أراد به الزجَّاجيّ بالتعليل الجدليّ والنظريّ ؛ فالغرض منه هو إبراز ما في كلام العرب من حكمة لوضع أي شيء في كلامها، ولكنه ليس من قبيل التعليل الذي يتوصل به إلى تعلُّم العربيَّة وفهمها كما هو الحال في العلل التعليميَّة التي لا تعدو على وصف الظاهرة اللغويَّة.

3/ مسألة علَّة إعراب الاسم:

يُعد الاحتجاج لاستحقاق الاسم للإعراب من أقسام الكلام من مسائل الاسم التي اشترك الزجاجي والوراق في إيرادها في كتابيهما. وأورد الزجَّاجيّ حيالها _ أيضا_ حججا لغيره من النحويين ولكن بعدا عن الإطالة سيكتفي الباحث بإيراد قولَي الزجَّاجيّ الورَّاق فيها مع التعليق عليهما في الختام. قال الزجَّاجي: "إنَّ الأسماء لما كانت تعتورها (تدخلها) المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافة إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني فقالوا: ضرب زيدٌ عمرا، فدلوا برفع (زيد) على أنَّ الفعل له، وبنصب (عمرو) على أنَّ الفعل واقع به، وقالوا: ضُرب زيدٌ، فدلوا بتغيير أول الفعل ورفع (زيد) على أنَّ الفعل لما لم يُسمَّ فاعله، وأنَّ المفعول قد ناب منابه، وقالوا: هذا غلام زيدٍ، فدلوا بخفض (زيد) على إضافة الغلام إليه، وكذلك سائر المعاني جعلوا

هذه الحركات دلائل عليها؛ ليتسعوا في كلامهم، ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة عليه" (الزجَّاجيّ، ص69-70).

وقال الورَّاق: "... أصل الإعراب إنَّما هو للأسماء دون الأفعال، والدلالة على أنَّ الأسماء لو لم تعرب لأُشكل معناها، ألا ترى أنَّك لو قلت: (ما أحسنَ زيدٌ)؛ لكنت ذاما، ولو قلت: (ما أحسنُ زيدٍ؟) لكنت مستفهما عن أبعاضه أيُّها أحسن، ولو قلت: (ما أحسنَ زيدًا!) لكنت متعجِّبا. فلو أُسقط الإعراب في هذه الوجوه؛ لاختلطت المعاني، فوجب أن تعرب ليزول الإشكال". (الوراق، ص142-143).

احتجَّ العالمان وعللا لاستحقاق الاسم للإعراب في نصِّهما السابقين بحجة واحدة هي أن الأسماء تدخلها المعاني المختلفة فيقع الاسم فاعلا ومفعولا ومضافا إليه ومتعجبا به ومستفهما عنه ومنفيا عنه ولا يمكن للكلمة وهي مجردة من الإعراب الدلالة على كل هذه المعاني لذلك ؛ ترك الإعراب يؤدي إلى الالتباس وضياع المقصود من الكلام وبالإعرب يبين ويتضح المراد منه.

ويلاحظ أنَّهما لم يُشيرا إلى الفعل المضارع بالرغم من أنَّه معرب في مواضع، ولكن الفرَّاء من الكوفيين أقرَّ إعرابه وبالعلَّة نفسها عندما قال: "الأفعال أيضا في الأصل مستحقَّة للإعراب كالأسماء" وعلل لذلك بقوله: "وذلك لما يدخلها من المعاني المختلفة؛ لوقوعها على الأوقات الطويلة المتصلة المدة، فكان قولنا: (يقوم زيدٌ) يحتمل معنى (قائم)، وتأويل معنى (سوف يقوم) على الاستقبال فأشبهت الأفعال المستقبلة الأسماء؛ لاختلاف معانيها التي يلزمها التصريف من أجلها، كما قالوا: (فلان يطيع الله) فامكن أن تقع (يطيع) على زمان متصل ويطول إلى انقضاء الفاعل ... وكان مستحقا للإعراب من هذه الجهة كما تستحقه الأسماء". (الزجَّاجيّ،ص80).

ورأى الزجاجي غير ذلك عندما رد قائلا: "إنَّ اختلاف معاني الأفعال إنَّما هو لغيرها، لا لها؛ لأنَّه إنَّما تختلف معانيها للأسماء التي تعمل فيها فهو الذي ذكرناه بعينه من اختلاف المعاني المعتورة للأسماء ..." (الزجَّاجيّ، ص81).

مسألة الاحتجاج لعلَّة امتناع الأسماء من الجزم:

هذه المسألة من المسائل المشتركة بين الكتابين وتوقف عندها الزجَّاجيّ كثيرا بادئا بقول سيبويه فيها: "لم تجزم الأسماء لخفتها ولزوم التنوين إيَّاها ، فلو جزمت سقطت منها الحركة والتنوين؛ فكانت تختل؛ وذلك لو أردت (جعفر) لزمك إسكان الرَّاء وبعدها التنوين؛ فكان يلزم حذف

التنوين؛ لأنه ساكن وقبله الراء ساكنة، فكان يختل لذلك، ومع ذلك فإنَّه قد يكون من الأسماء ما يكون الحرف الذي قبل آخره ساكنا نحو: (زيد وبكر) وما أشبه ذلك فلو جزم هذا النوع من الأسماء اجتمع فيه ثلاث سواكن فلم يمكن ذلك". (الزجَّاجيّ، ص102).

وممَّا أورده الزجَّاجيّ في هذا الصَّدد من احتجاج _أيضا_ قولا نسبه لجماعة من البصريين والكوفيين وهو قولهم: "لم تجزم الأسماء؛ لاستحالة دخول الأدوات الجازمة عليها؛ لأنَّ الأدوات الجازمة إنّما هي للنفي أو للنهي أو الجزاء أو الأمر، وما أشبه ذلك، ودخولها عليها غير سائغ، فامتنعت من الجزم لذلك" (الزجَّاجيّ، ص106).

وقال الورَّاق: "الجزم لم يجُز دخوله على الاسم؛ لأنه لو دخل عليه لأوجب حذف شيئين وهما التنوين والحركة، والاسم في نهاية الخفَّة، فكان ذلك يؤدِّي إلى الإجحاف به؛ فسقط الجزم من الأسماء، وأُدخل الأفعال؛ إذ كان الفعل ثقيلا يحتمل الحذف والتخفيف فاستقرَّ الجزم للفعل ..."(الوراق، ص123-124).

اتفق المحتجون في النصوص السابقة على العلَّة في امتناع الأسماء من الجزم، وهي أنَّ الجزم يلزم الحذف والتخفيف والاسم في غاية الخفة وأيُّ حذف يعتريه يُجحف به، والفعل ثقيل لذلك هو أولى بالجزم وأجدر. ويظهر أنَّ الوراق أخذ قوله من قول سيبويه: "وليس في الأسماء جزم؛ لتمكُّنها وللحاق التنوين، فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة". (سيبويه، 3/1).

4/ مسألة الاحتجاج لوقوع الإعراب في آخر الاسم:

أورد النحويون عللا وحججا لوقوع الإعراب في آخر الاسم دون أن يكون موقعه أول الاسم أووسطه وفيما يلي بيان لما توقف عنده الزجَّاجيّ والورَّاق في هذه المسألة:

قال الزجَّاجيّ في الإيضاح: "الإعراب يدخل في الاسم لمعنى، فوجب أن يلفظ به، ثمَّ يؤتى بالإعراب في آخره". (الزجَّاجيّ، ص76).

وذكر الزجَّاجيّ حُجَّة أخرى نسبها للمبرِّد وهي قوله: "لم يجعل الإعراب أوَّلا؛ لأنَّ الأول تلزمه الحركة ضرورة للابتداء؛ لأنَّه لا يبتدأ إلَّا بمتحرك ولا يوقف إلَّا على ساكن، فلمَّا كانت الحركة تلزمه لم تدخل عليه حركة إعراب؛ لأنَّ حركتين لا تجتمعان في حرف واحد، فلمَّا فات وقوعه أوَّلا لم يكن أن يجعل وسطا؛ لأنَّ أوساط الأسماء مختلفة؛ لأنَّها تكون ثلاثيَّة ورباعيَّة وخماسيَّة وسداسيَّة وسباعيَّة فأوساطها مختلفة فلمَّا فات ذلك جُعل آخرًا بعد كمال الاسم ببنائه وحركاته".

(الزجَّاجيّ، ص76).

والإضافة إلى ما سبق في قول المبّرد في ذكره الحجَّة من امتناع جعل أوساط الأسماء إعرابا؛ وذلك لأن أوساطها مختلفة فالثلاثي مثلا وسطه الحرف الثاني وليس للرباعي وسط ... وهكذا ولذلك جعل الإعراب آخرا دون الأول الذي تلزمه حركة الابتداء ولا الوسط لما ذكر من حُجَّة.

وقال الورَّاق في علل النحو وكأنَّه يشرح قول المبرّد السابق بيانه: "إنَّ الأوائل لا تصح أن تكون موضع إعراب؛ لأنَّ بعض الإعراب سكون، فلو أعربت الأوائل؛ لأدَّى ذلك إلى أن يبتدأ بالساكن وهذا محال" وأضاف قائلا: "إنَّ الابتداء لا بد له من حركة تخصُّه، لو أعرب الأوَّل لم تعرف حركة الإعراب من حركة البناء؛ فلهذا لم يجُز أن تدخل في الأوَّل" (الورَّاق، ص130).

أمَّا في التعليل لعدم جعل الوسط إعرابا فقال الوراق: "لم يجعل الإعراب وسطًا لوجهين، الأول: لأنَّ الوسط يعرف به وزن الكلمة، وأنَّ من الأسماء ما لا وسط لها". (الورَّاق، ص130).

يتضح ممَّا أوردَاه من حجج في هذه المسألة أنهما على وفاق في بيان العلة من وقوع الإعرب آخِرا دون الوسط أو الأوّل، ويتضح أيضا أنَّ أية حجة منها تكفي لهذا الغرض دون الحاجة إلى بقية الحجج. والوراق أكثر تفصيلا وليس في أقواله صعوبة وكثير تعقيد ولكنه لم يأتِ بإضافة كثيرة على ما ذكره المبرّد والزجَّاجيّ ، وقول الزجَّاجيّ أمثل هذه الأقوال لخلوّه من الإطناب وإيفائه بالغرض. والله أعلم.

ثانيا: مسائل الفعل المشتركة بين الكتابين:

إنَّ الذي سيرد ههنا يختص بما اشترك العالمان في ذكره مما يتعلَّق بالفعل، وأنَّ الفعل ومسائله في كتاب علل النحو للوراق وجد حيّزا كبيرا ممَّا عليه في كتاب الإيضاح في علل النحو للزجَّاجيّ. وفيما يلي توضيح لما اشتركا في تناوله في هذا الباب:

1_ مسألة حدُّ الفعل:

قال الزجَّاجيّ: "الفعل على أوضاع النحويين ما دلَّ على حدث وزمان أو مستقبل نحو: (قام يقوم) و(قعد يقعد) وما أشبه ذلك". وقال مفسِّرا الحدث: "الحدث: المصدر فكل شيءٍ دلَّ على ما ذكرناهما معا فهو فعل، فإن دلَّ على حدث وحده فهو مصدر نحو: الضرب والحمد والقتل، فإن دلَّ على زمان فقط فهو ظرف زمان" (الزجَّاجيّ، ص91).

وقال الورَّاق: "أمَّا الفعل فحدُّه أن يقال: كل كلمة تدل على معنى وزمان محصَّل فهو فعل،

كقولك: (ضرب وانطلق) يدلُّ على ضرب وانطلاق في زمان ماض" (الورَّاق، ص135). وأضاف قائلا: "وله خواص فمن خواصِّه التصرف نحو: (ضرب يضرب) و (ذهب يذهب)، وما أشبهه، ومنه صحة الأمر نحو: (اضرب واقتل وما أشبهه). (الوراق، ص135).

ذكر الزجَّاجيّ أنَّ الكلمة التي تدل على معنى وزمان معا هي المسماة فعلا، وأنَّ التي تدل على أحد المعنيين السابقين تسمى إمَّا مصدرا وذلك إن دلت على حدث فقط، وإمَّا ظرف زمان وذلك إن دلت على زمان فقط مثل: يوم وشهر. أمَّا الورَّاق فلم يتطرق إلى دلالات الكلمة الأخرى بل زاد على حده للفعل أن ذكر خواصا له وممَّا أورده التصرف غير أنَّه لم يشر إلى الأفعال التي لا يدخلها التصرُّف كأفعال المدح والذم نحو: (نعم وبئس)؛ فهي لا تتصرف. وممَّا يجدر ذكره أنَّ التعليل ههنا من قبيل التعليل التعليميّ الذي لا يتعدَّى وصف الظاهرة اللغويَّة ؛ فهو محمود عند النحويين ومرغوب فيه.

وقد ذكر العُكبريّ إنَّ تعريف سيبويه للفعل: "وأمَّا الفعل فأمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء وبُنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع" (الكتاب، 12/1). هو الأوفى من ضمن تعريفات الفعل بقوله: "وقد أتى أي: سيبويه في هذا بالغاية؛ لأنه جمع فيه قوله: (أمثلة) والأمثلة بالأفعال أحقُّ بالأسماء والحروف، وبيَّن أي سيبويه أنَّها مشتقة من المصادر ..." (العكبريّ، ص141).

2- سبب تسميَّة الفعل بهذا اللقب:

ذكر الزجَّاجيّ والورَّاق في كتابهما العلَّة في تلقيب الفعل ولكل واحد منهما وجهته في ذلك فقال الزجاجي: "وأولى الأشياء من هذه الأقسام(الاسم والفعل والحرف) بالفعلية المسمَّى فعلا ما كان عبارة عن فعل زيد ، وهي فعل المتكلِّم فاعتورها الفعليَّة من جهتين فسمِّيت فعلا دون الاسم والحرف". (الزجَّاجيّ، ص95).

الاسم والفعل والحرف كلها في رأي الزجَّاجيّ أفعال للمتكلم؛ لأنَّها كلام ونطق يقوم هو بها، ولكن المستحق لمصطلح الفعلية منها هو الذي دلَّ على معنى وزمان؛ لأن الفعلية تدخله من جانبين المتكلم به من جهة وقيام فاعله به من جهة أخرى.

أمَّا الورَّاق فقد قال وحجته قريبة من حجة الزجَّاجيّ: "أمَّا الثاني: أي: الفعل، لُقب بالفعل وذلك أنَّ قولك: ضرب يدلُّ على (الضرب والزمان) والضرب هو الفعل في الحقيقة، فلمَّا كان (ضرب)

يدلُّ عليه لُقب بما دلَّ عليه" (الورَّاق، ص137).

يرى الباحث أنَّ كلا القولين حجة واضحة لتسمية الفعل بهذا اللقب، ولكن هذا التعليل ههنا يعد تعليلا جدليًّا نظريًّا، والغرض من هذا النوع من التعليل بيان ما في كلام العرب من حكمة في الوضع.

3

_ مسألة القول في أيِّ الأفعال أسبق في الزمن؟

احتجَّ الزجَّاجيّ والورَّاق حيال هذه المسألة بحجج اتفقا في بعضها وفي بعضها قد اختلفا وتفصيل ذلك في الآتي:

قال الزجاجي: "اعلم أنَّ أسبق الأفعال في التقدم الفعل المستقبل؛ لأنَّ الشيء لم يكن ثمَّ كان، والعدم سابق للوجود فهو في التقدم منتظر، ثم يصير في الحال، ثمَّ ماضيا فيخبرُ عنه بالمضي، فأسبق الأفعال في المرتبة المستقبل، ثم فعل الحال، ثم الماضي". (الزجَّاجيّ، ص98).

وقال الورَّاق وقد قدَّم أكثر من فعل: "فإن قال قائل: فأيُّ هذه الأزمنة أسبق؟ ففيه جوابات:

أحدها: أن يكون زمان الحال هو السابق؛ لأنَّ الشيء أقوى أحواله أحوال وجوده، فيجب أن يكون وجوده أولى، ثم تقع العدة به فيكون متوقعا، ثم يوجد الموجود ويقضي فيصير ماضيًا"(الورَّاق، ص138-139). والثاني: أنَّ المستقبل قبل الحال والماضي؛ لأنَّه بعد أن يقع بما ليس بموجود، ثمَّ موجودا، ثمَّ يمضي". والثالث: قال:" وهو الأقوى عندنا فأمَّا من جهة اللفظ فالماضي قبل المستقبل؛ لأنَّ قولك: (ضرب) ثلاثة أحرف فإذا قلت: (يضرب) فقد زدت عليه حرفا ممَّا لا زيادة فيه قبل ما فيه الزيادة" (الورَّاق، ص139).

يظهر ممَّا ذكراه أنَّ الزجَّاجيّ لا يقدم في الزمن إلَّا المستقبل وذلك لأنَّه في الأصل غير معلوم، والعدم سابق للموجود ويجعل الماضي ثالثا؛ لأنه يمرُّ عليه زمانان اثنان هما المستقبل والحال. وعند الورَّاق يجوز أن يتقدم في الزمن كلٌّ منها. ولعل الحال هو المقدَّم أمثل هذه الأقوال؛ لأن الشيء أقوى أحواله أحوال وجوده، والاحتجاج ههنا أيضا احتجاج نظريّ جدليّ وعدم الإلمام به لا يضرُّ.

4_ مسألة امتناع الأفعال من الجرِّ والإضافة:

ذكر الزجَّاجيّ في هذه المسألة حُجَجا كثيرة بعضها له، والأخرى نقلها من غيره ومن هذه الأقوال

قوله: "... الإضافة إلى الأفعال مستحيلة، والدليل على أنَّ الإضافة إليها غير سائغة، هو أنَّ الإضافة علَّة ثلاثة أوجه: إضافة الشيء على مالكه، كقولك: هذه دار زيدٍ، وهذا ثوبُ عبد الله. وإضافة الشيء إلى مستحقه أو الموصل إليه، كقولك: الحمد لله أي: هو مستحقه، والشكر لزيد، ومررت بعبد الله؛ لأنَّ الباء أوصلت مرورك إلى عبد الله، كما أوصلت اللام الشكر لزيد. وإضافة الشيء إلى جنسه كقولك: هذا ثوب خزٍ، وخاتم فضةٍ" (الزجَّاجيّ، ص100).

وأضاف قائلا: "فلّما كانت الأفعال لا تملك لأنها ليست واقعة على مسميّات تستحق المِلك؛ لأنها عبارة عن حركات الفاعلين في زمان ماض منقض أو حاضر أو مستقبل لم تكن الإضافة إليها إضافة ملك ألا ترى أن قولك: هذا غلامُ ضربَ أو صاحبُ يقومُ، وما أشبه ذلك وأنت تريد أنَّ الفعل مستحق له لا معنى له". (الزجَّاجيّ، ص 100).

احتجَّ الزجَّاجيّ في النَّص السابق لعلَّة امتناع الأفعال عن الإضافة والجرّ؛ بأنَّ المعاني التي تؤدّيها الإضافة غير سائغة والفعل ممَّا يجعل الإضافة مستحيلة لعدم الفائدة.

وأمَّا الورَّاق فقد وضح نوع الإضافة الجائزة على الأفعال بقوله: "اعلم أنَّه لا يضاف من الأسماء إلى الجمل إلا ظروف الزمان... وإنَّما خصَّت ظروف الزمان بذلك لوجوه أحدها: أنَّ الفعل يدلُّ على مصدر وزمان أحد الشيئين اللَّذين يدل عليهما الظرف، فإذا أضيفت ظروف الزمان إلى الفعل صارت بمنزلة إضافة البعض إلى الكل، مثل: خاتم حديد، أي: أنَّ الخاتم من جنس الحديد ..." (الورَّاق، ص124).

وأورد الزجَّاجيّ في كتابه (الإيضاح) الحُجَّة من جواز هذا النوع من الإضافة. فقال: إن علة إضافة أسماء الزمان على الفعل في نحو: هذا يقوم زيد، إنَّما غرضه الإضافة إلى المصدر وقال: "الغرض من إضافة أسماء الزمان إلى الافعال إنَّما هو المصدر، فكأنَّ المضاف إليه في الحقيقة المصدر؛ لأنَّ تأويل قولك: هذا يوم يقوم زيد، هذا يوم قيام زيد..." (الزجَّاجيّ، ص103).

والصحيح أنَّ هذا النوع من الإضافة هو إضافة للجملة الفعليَّة وهي جائزة فقد وردت كثيرا في القرآن الكريم وغيره من النصوص إضافة أسماء الزمان إلى الجمل الفعليَّة ممَّا يدل على أنَّ العرب تفعل ذلك

5_ مسألة بناء الفعل:

استثنى النحويون الفعل المضارع من البناء في المواضع التي شابه فيها الاسم فصار معربًا في تلك

المواضع ولزم بناؤه إذا اتصلت به نونا التوكيد ونون الإناث، ووضح الوزَّاق أوجه مشابهة المضارع للاسم بعد توضيحه الحُجَّة في استحقاق الفعل للباء، فقال: "وأمَّا الأفعال لم تعرب لم يشكل معناها؛ لأنَّها بُنيت لأزمنة مخصوصة ... إلَّا أنَّ الفعل الذي في أوله الزوائد الأربع أشبه الاسم من أربع جهات: أحدها: أن يكون صفة كا يكون الاسم كقولك: مررت برجلٍ يضرب، كما تقول: مررت برجلٍ ضاربٍ. الثاني: أنَّه يصلح لزمانين أحدهما: الحال والآخر: الاستقبال، ثم تدخل (السين وسوف) فتبينه إلى الاستقبال، كما أنَّ (ضارب) يدلُّ على شخص بعينه؛ كما اختصَّ الفعل بزمان بعينه ..." (الوزَّاق، ص143).

أمَّا في مسألة بناء الفعل احتجَّ الزجَّاجيّ بقوله: "الدليل على أنَّ الأفعال غير مستحقة للإعراب أنَّها عوامل في الأسماء بإجماع منا ومن مخالفينا، فلو وجب أن تكون معربة لها عوامل تعربها؛ لأنَّه لا بد للمعرَب من معرِب، ثم لم تكن بأحق بالإعراب من عواملها فكان يجب من ذلك أن تعرب عواملها ثم يجب ذلك في عواملها إلى ما لا نهاية له وهذا بيّن فساده، فلمَّا بان فسادُ هذا وجب أن تكون غير معربة كسائر الحروف العوامل" (الزجَّاجيّ، ص95).

وقد احتجَّ الوزَّاق لبناء الفعل الماضي على الفتح فقال: "الماضي قد حصل له مشابهة بالاسم من جهة؛ وذلك في الصفة نحو قولك: مررت برجل قام، كما تقولُ: مررت برجل قائم. ويقع موقع المضارع في الشرط كقولك: إن ضربتَ ضربتُ. فهو بمنزلة: إن تضرب أضرب، وفعل الأمر لا يقع هذا الموقع؛ فجعل للماضي مزيَّة على فعل الأمر، ولم تبلغ هذه المزيَّة أن توجب له الإعراب فوجب أن يجعل حكمه بين حكم المضارع وبين حكم الأمر فمُنع الإعراب لنقصه عن المضارع وفضِّل بحركة؛ لمزيته على فعل الأمر" (الوزَّاق، ص144-145).

في النَّص السابق علل الوزَّاق لاختصاص الماضي بحركة الفتح في نحو: (ذهبَ): فعل ماض مبني على الفتح؛ وذلك أن الماضي شابه المعرَب أي الاسم والمضارع في وجه واحد، وهذا لا يبلغه منزلة الإعراب؛ ففضل بحركة الفتح تمييزا له عن الأمر الذي لم يحصل له هذه المشابهة. والتعليل هنا جدليّ نظريّ ليس من نوع التعليل الذي يتوصل به لتعلُّم العربية ومعرفتها، إنَّما غرضه بيان ما في كلام العرب من حكمة وضع؛ فعدم معرفته لا يضرُّ.

الخاتمة والنتائج:

الحمد لله أولا وآخِرا وأُصلِّي وأسلم على أشرف خلقه محمد صلى الله عليه وسلم. وبعد.

فقد تناولتُ في هذه الورقة الحجج النحويّة بين الزجّاجي والورّاق في قسمَي الكلام الاسم والفعل ومسائلهما من خلال كتابيهما (الإيضاح في علل النحو) و(علل النحو). وتوجت الدراسة بجملة من النتائج أهمها في الآتي:

1_ كتاب (الإيضاح في علل النحو) للزجَّاجيّ اقتصر على مسائل معيَّنة في الاحتجاج النحويّ مثل: بعض الحدود النحويَّة وأحكام الإعراب وبعض مسائل الاسم والفعل والحرف. أمَّا كتاب (علل النحو) للورَّاق فيعدُّ واحدًا من أهم الكتب التطبيقيَّة للعلل والحجج النحويَّة وتناول فيه مؤلِّفه جلَّ أبواب النَّحو.

2_ منهج كتابَي الزجَّاجيّ والورَّاق في العرض هو طريقة السؤال والجواب قي غالبهما ما خلا مواضع قليلة فيهما.

3_ الزجَّاجيّ والورَّاق يميلان كثيرا للبصريين لا سيما الورَّاق بالرغم ما أوردته كتب التراجم من انتمائهما للمذهب البغداديّ.

4_ اختلف النحاة في النظر إلى الحجج النحويَّة فمنهم من جعلها صنفين ومنهم من جعلها على ثلاثة أصناف، ويعدُّ تقسيم الزجَّاجيّ لها الأكثر تداولا.

5_ اتفق الزجَّاجيّ والورَّاق في معظم الحجج النحويَّة المشتركة بينهما في مسائل الاسم والفعل وكان في غالبها الورَّاق متابعا للزجَّاجيّ.

6_ تعدُّ الحُجج النظريَّة والجدليَّة هي الأكثر إيرادا في مسائل الاسم والفعل الواردة في الكتابين.

المصادروالمراجع:

- أبو العباس محمَّد بن يزيد المبرِّد، المقتضب، تحقيق: محمَّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب للنشر، بيروت – لبنان، د ط، د ت.

- أبو عبد الله شهاب الدين ياقوت الحموي، معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب للنشر، بيروت، ط1، 1414هـ - 1993م.

_ أبو بكر محمَّد بن سهل بن السرَّاج، الأصول في النحو، تحقيق: الشربيني شريدة، دار الحديث، القاهرة، 1436هـ- 2015م.

_ أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط1، 1432هـ – 2011م.

_ أبو البقاء محب الدين عبدالله بن الحسين العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط1، 1406هـ – 1986م.

- أبو نصر إسماعيل بن حمَّاد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربيَّة، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطَّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1407هـ - 1997م.

- أبو بكر محمَّد بن الحسن الزَّبيدي، طبقات النحويين واللُّغويين، تحقيق: محمَّد أبوالفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر – القاهرة، ط2، بد ت.

- أبو الحسن محمَّد بن عبد الله ابن الورّاق، علل النحو، تحقيق: محمود محمَّد محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1417هـ

- بتحقيق: محمود جاسم محمَّد درويش، علل النحو مكتبة الرشد، الرياض – السعودية، ط1، 1420هـ - 1999م.

- أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمَّد هارون، مكتبة الخانجي للنشر،القاهرة، ط3، 1408هـ - 1988م.

- أبو عبد الله زين الدين محمذَد بن أبي بكر الرَّازي، مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمَّد، المكتبة العصريَّة، الدار النموذجيَّة، بيروت – صيدا، ط5، 1420هـ - 1999م.

- أبو البركات عبد الرحمن بن محمَّد كمال الدين الأنباري، نزهة الألبَّاء في طبقات الأدباء، تحقيق:

إبراهيم السامرائي، مكتبة المنارة الزرقاء، الأردن، ط3، 1405هـ - 1985م.
- أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمَّد بن إبراهيم ابن خلِّكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط1، 1900م.
_ جلال الدين بن عبد الرحمن السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: غازي مختار طليمات، مطبوعات مجمع اللغة العربية للنشر، دمشق، 1407هـ- 1997م.
_ محمَّد خير الحلواني، أصول النحو العربي، دار الأطلس للنشر، ط2، بد ت.
_ علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 2000م
_ خير الدين بن محمود بن محمَّد الزركلي، الأعلام، دار العلم للملايين، ط5، 2002م.
_ عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان – صيدا.
- شوقي ضيف، المدارس النحويَّة، دار المعارف، القاهرة، ط7، بد ت.
- حسن خميس الملخ، دار الشروق للنشر والتوزيع، نظريَّة التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، عمان – الأردن، ط1، 2000م
_ مازن المبارك، الزجَّاجيّ حياته وآثاره، دار الفكر للطباعة والتوزيع، دمشق، ط2، 1404هـ - 1984م.
- مصطفى بن عبد الله حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مكتبة المثني، بغداد، 2941م.
_ محمَّد بن محمَّد عبد الرازق مرتضى الزَّبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية للنشر، د ت.
_ محمد فاضل السامرائي، دار عمار للنشر والتوزيع، الحجج النحويَّة حتى نهاية القرن الثالث الهجري، عمان، ط2، 1430هـ - 2009م.